

91 شبكة ومنظمة حقوقية تستهجن استعمال الولايات المتحدة لحق النقض (الفييتو)

للحيلولة دون صدور قرار عن مجلس الأمن بوقف العدوان على قطاع غزة

وتطالب الجمعية العامة الانعقاد تلقائياً لمناقشته

تستهجن المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه إمعان الولايات المتحدة الأمريكية في توفير الغطاء لدولة الاحتلال والفصل العنصري للاستمرار في ارتكاب مختلف الجرائم من خلال إساءة استعمالها لحق النقض (الفييتو).

فقد صوتت الولايات المتحدة، بصفتها إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ضد مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بتاريخ 2023/12/8. وإذا كانت الدول دائمة العضوية تتمتع بموجب المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة باستعمال حق النقض (الفييتو) في المسائل غير الإجرائية، إلا أن لجوء الولايات المتحدة لاستخدام حق النقض ضد مشروع القرار المذكور لا يتعين النظر إليه من الناحية الشكلية المحضة، بل ينبغي التعامل معه على أساس مقارنة حقوقية وقانونية موضوعية وسياقية، الأمر الذي يعني أن استعمال الولايات المتحدة لحق النقض (الفييتو) للحيلولة دون وقف عدوان كيان الاحتلال والفصل العنصري على قطاع غزة هو استعمال معيب قانوناً وغير مشروع لأسباب كثيرة أبرزها:

1- استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض (الفييتو) يتعارض مع مقتضيات المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة، خاصة وأن يفضي إلى تصويت مجلس الأمن عن مسؤوليته الأساسية المتمثلة بحفظ السلم والأمن الدوليين وفق المادة (1/24) من الميثاق. لذلك من السائع لنا أن نؤكد على أن التفسير الأمثل لنصوص الميثاق في ضوء نص المادة المذكورة هو القائم على أن استعمال حق النقض (الفييتو) مقيد حيثما يكون له أثر سلبي على السلم والأمن الدوليين ومن البديهي أن استعمال الولايات المتحدة لحق النقض (الفييتو) يساهم في استمرار الإخلال بالسلم والأمن الدوليين في المنطقة من خلال استمرار ارتكاب كيان الاحتلال لجرائمه المختلفة على قطاع غزة. وهذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة عندما مارس صلاحياته استناداً إلى المادة رقم (99) من ميثاق الأمم المتحدة.

2- كما يمكن تفسير أحكام ميثاق الأمم المتحدة على أنها تحظر إساءة استعمال حق النقض، خاصة وأن المادة (2/24) من الميثاق تفترض أن مجلس الأمن ينهض

بمسؤولياته وفق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ومن بين تلك المقاصد حفظ السلم والأمن الدوليين، واحترام الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير المصير. وقد سبق للولايات المتحدة ذاتها أن علقت على استعمال روسيا لحق النقض في أكثر من مناسبة بأنه إساءة لاستعمال هذا الحق.

3- من بين المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وجوب تنفيذ الدول الأعضاء للالتزامات الناشئة عن الميثاق بحسن نية. وهو مبدأ من المبادئ العامة للقانون الدولي كذلك، ويتعين على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مراعاته ضد استعمال حق النقض. والواقع أن الولايات المتحدة لم تنزل على مقتضاه ولم تحترمه في إطار استعمالها لحق النقض لمنع صدور قرار لوقف العدوان الفوري على قطاع غزة، خاصة وأن نيتها من ورائه واضحة؛ وهي تسهيل وتمكين الكيان الصهيوني من الاستمرار بارتكاب جرائمه الدولية ومن بينها الإبادة الجماعية للفلسطينيين في قطاع غزة.

4- استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض الفيتو يتعارض مع القواعد الآمرة في القانون الدولي والتي تدين جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم العدوان والجرائم ضد الإنسانية وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

5- يتعارض استعمال الولايات المتحدة لحق النقض مع الحكم الوارد في المادة (1/41) من مواد مسؤولية الدول عن العمل غير المشروع الذي تبنته الأمم المتحدة في عام 2001، حيث أن المادة المذكورة توجب على الدول التعاون لوضع حد وإنهاء أي إخلال جسيم بقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي من خلال الطرق القانونية. فضلاً عن أن الفيتو الأمريكي يتعارض كذلك مع المادة (2/41) من مواد مسؤولية الدول التي توجب على الدول عدم الاعتراف بقانونية أي وضع نشأ عن إخلال جسيم بقاعدة آمرة، وعدم تقديم أي عون أو مساعدة لإدامته أو للإبقاء عليه. كما أنه أدى كذلك إلى امتناع مجلس الأمن؛ وبالنتيجة الأمم المتحدة، عن القيام بواجباتها لوقف الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة، الأمر الذي يشكل عملاً غير مشروع وفقاً لمواد المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية التي تبنته الأمم المتحدة في عام 2011.

تأسيساً على ما سبق، فإننا ندين ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تعسف في استخدام القانون الدولي وتسخير منظمة الأمم المتحدة للتغطية على جرائم الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وندعو إلى استثمار الإجراء الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان

Amman Center for Human Rights Studies

في عام 2022 بموجب التوصية رقم 262/76؛ والذي يتيح للجمعية العامة الانعقاد تلقائياً بعد عشرة أيام من استخدام حق النقض. لمناقشة ذلك، والتعليق عليه والوقوف على أسبابه، وإلى مناقشة اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكب في قطاع غزة، وأن استعمالها لحق النقض يندرج ضمن هذا السياق. الموقعون:

- 1- الاتحاد العام التونسي للشغل
- 2- الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين
- 3- الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن
- 4- اتحاد العمل النسائي/ المغرب
- 5- الاتحاد النسائي السوداني
- 6- اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني
- 7- اتحاد لجان المرأة الفلسطينية
- 8- أمي للحقوق والتنمية /مصر
- 9- الإئتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام(تضم 13 جمعية)
- 10- الإئتلاف النسوي الأهلي لتطبيق القرار 1325/فلسطين
- 11- التجمع اللبناني الأكاديمي لدعم فلسطين
- 12- تجمع المؤسسات الأهلية/لبنان
- 13- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
- 14- تحالف أساتذة موريتانيا
- 15- التنسيقية المغربية لمنظمات حقوق الإنسان
- 16- تنمية وإعلام المرأة/فلسطين
- 17- جمعية اتحاد المرأة الأردنية
- 18- جمعية اشراقة لتنمية المجتمع / مصر
- 19- الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان
- 20- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
- 21- جمعية البراعم للعمل الاجتماعي/لبنان
- 22- جمعية التضامن المدني. المتوسط. تونس
- 23- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان

Amman Center for Human Rights Studies

- 24- جمعية الحقوقيين الديمقراطيين اللبنانيين
- 25- جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان/المغرب
- 26- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- 27- الجمعية المغربية للنساء للتقدميات
- 28- الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان
- 29- الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان
- 30- جمعية النساء العربيات في الأردن
- 31- جمعية أنا إنسان لحقوق المعوقين/الأردن
- 32- جمعية تنمية المرأة الريفية / فلسطين
- 33- جمعية جسور المواطنة/تونس
- 34- جمعية خوسي مارتي للتضامن العربي الأمريكي اللاتيني
- 35- جمعية راشيل كوري للتضامن بين الشعوب
- 36- جمعية رؤى نسائية /الأردن
- 37- جمعية رؤى نسائية/الأردن
- 38- جمعية شموع للمساواة / المغرب
- 39- جمعية صوت حواء . الرقاب. تونس
- 40- جمعية مانقى تنمية المرأة/ مصر
- 41- جمعية مدرسة الأمهات/ فلسطين
- 42- جمعية مراقبة حقوق الإنسان العراقية
- 43- جمعية نشاز/تونس
- 44- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي (باريس)
- 45- دار الخدمات النقابية والعمالية/مصر
- 46- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- 47- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
- 48- رابطة النساء معيلات الأسر/موريتانيا
- 49- الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب
- 50- الشبكة العالمية للدفاع عن الشعب الفلسطيني
- 51- شبكة المرأة لدعم المرأة /الأردن

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان

Amman Center for Human Rights Studies

- 52- عدالة واحدة one justice فرنسا
- 53- لجان العمل الصحي/فلسطين
- 54- اللجنة الطبية السورية(باريس)
- 55- اللجنة العربية لحقوق الإنسان
- 56- لجنة اليقظة من أجل الديمقراطية في تونس
- 57- لجنة حقوق المرأة اللبنانية
- 58- اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس
- 59- المجلس النسائي اللبناني
- 60- مرصد العالم العربي للديموقراطية والانتخابات (المرصد)
- 61- المرصد الفرنسي لحقوق الإنسان(باريس)
- 62- المرصد الوطني للدفاع عن مدنية الدولة/تونس
- 63- مرصد حريات بالمغرب
- 64- مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية -شمس/فلسطين
- 65- مركز الإعلاميات العربيات/الأردن
- 66- مركز البحرين لحقوق الإنسان
- 67- مركز التنوير للتنمية وحقوق الإنسان/مصر
- 68- مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب/لبنان
- 69- المركز الفلسطيني لإستقلال المحاماة والقضاء
- 70- مركز النديم لعلاج ضحايا العنف/مصر
- 71- مركز تفوق الاستشاري للتنمية/البحرين
- 72- مركز تونس لحرية الصحافة
- 73- مركز جنيف للديمقراطية وحقوق الإنسان
- 74- مركز حقوق الإنسان للذاكرة والأرشيف/المغرب
- 75- مركز حماية وحرية الصحفيين/الأردن
- 76- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية
- 77- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية
- 78- مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان/الأردن
- 79- المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان/مؤسسة هيثم مناع (جنيف)

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان

Amman Center for Human Rights Studies

- 80- المعهد الدولي للسلام والعدالة وحقوق الإنسان (جنيف)
- 81- ملتقى حوران للمواطنة (سوريا)
- 82- منتدى التجديد /تونس
- 83- المنتدى المدني في السودان
- 84- المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
- 85- منظمة الدفاع عن حقوق ضحايا العنف (جنيف)
- 86- المنظمة الوطنية لأمازونات ليبيا
- 87- منظمة بيت الحرية للدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة العبودية ومخلفاتها/موريتانيا
- 88- منظمة حريات الإعلام والتعبير - حاتم/المغرب
- 89- المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة /مصر
- 90- الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني حشد
- 91- هيئة الساحل للدفاع عن حقوق الإنسان ودعم التعليم والسلام الاجتماعي/موريتانيا
- 92-